Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 9, Issue 11 (2025) • P: 35 - 23
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

The role of governments in promoting the transition to a knowledge economy and the challenges they face

Ms. Wafiah Othman Alsubhi*, Ms. Maha Saleh Saad Alyahyan
Imam Muhammad bin Saud University | KSA

Received: 10/04/2025
Revised: 23/04/2025
Accepted: 22/06/2025
Published: 30/10/2025

* Corresponding author: wosubhi@hotmail.com

Citation: Alsubhi, W. O., & Alyahyan, M. S. (2025). The role of governments in promoting the transition to a knowledge economy and the challenges they face. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 9*(11), 23 – 35. https://doi.org/10.26389/AJSRP.F120425

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research explores the role of governments in promoting the transition to a knowledge economy, focusing on the policies and strategies adopted by countries-particularly the Kingdom of Saudi Arabia to achieve this shift amid global challenges. The study aims to analyze the governmental mechanisms that support knowledge-based transformation and to identify the key success factors and barriers to implementation. The researchers employed a descriptive-analytical methodology to examine governmental efforts and policies, incorporating both local and international experiences.

The findings revealed that the success of transitioning to a knowledge economy largely depends on the existence of an advanced digital infrastructure, an education system centered on skills and knowledge, a supportive environment for innovation, and effective funding for research and development. The study recommends enhancing partnerships between the public and private sectors, providing financial incentives for innovation, aligning education with market needs, and creating a flexible legislative environment that enables the growth of entrepreneurship and the digital economy.

Keywords: Knowledge economy, knowledge transformation, role of governments, innovation, research and development.

دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة والتحديات التي تواجهها

أ. وفية عثمان الصبحي*، أ. مها صالح سعد اليحيان
جامعة الإمام محمد بن سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يتناول هذا البحث دور الحكومات في تعزيز التحول نحو اقتصاد المعرفة، مركزًا على السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول، لا سيما المملكة العربية السعودية، لتحقيق هذا التحول في ظل التحديات العالمية. ويهدف البحث إلى تحليل الآليات الحكومية الداعمة للتحول المعرفي، وتحديد عوامل النجاح ومعوقات التطبيق. وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي لرصد الجهود والسياسات الحكومية، مع تحليل تجارب محلية ودولية، وتوصلت النتائج إلى أن نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة يرتبط بشكل رئيس بوجود بنية تحتية رقمية متقدمة، نظام تعليمي محوره المهارات والمعرفة، بيئة محفزة للابتكار، وتمويل فعال للبحث والتطوير. بناء على النتائج أوصى البحث بضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الحوافز المالية للابتكار، وربط التعليم باحتياجات السوق، إلى جانب تهيئة بيئة تشريعية مرنة تسمح بنمو ريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التحول المعرفي، دور الحكومات، الابتكار، البحث والتطوير.

1- مقدمة.

لقد أصبح التحول نحو اقتصاد المعرفة ضرورة ملحة تسعى العديد من الدول لتحقيقها، ويمثل اقتصاد المعرفة نظاما يعتمد على المعرفة والمعلومات كعوامل رئيسية للإنتاج، وهو يتطلب من المؤسسات التعليمية والتربوية إعادة النظر في استراتيجياتها وأساليبها لضمان تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة للتكيف مع هذه التغيرات. واقتصاد المعرفة هو نموذج اقتصادي يركز على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة كمصدر رئيسي للثروة. وهو يعتمد على الابتكار والإبداع والتكنولوجيا الحديثة، حيث تعتبر المعلومات والمعرفة السلع الأكثر قيمة. لذا، يتطلب هذا النظام من الأفراد أن يكونوا أكثر تأهيلا وتدريبا، مما يسلط الضوء على أهمية التعليم والتربية كعوامل أساسية في هذا التحول. وتعتبر المؤسسات التعليمية المحور الأساسي في بناء اقتصاد المعرفة. فالتعليم لا يقتصر فقط على نقل المعلومات، بل يتجاوز ذلك إلى تنمية المهارات النقدية والإبداعية لدى الطلاب. ومن خلال مناهج تعليمية متطورة تركز على الابتكار والتفكير النقدي، يمكن للطلاب أن يصبحوا قادرين على التكيف مع التحديات الجديدة واستغلال الفرص المتاحة (عبد الإله، 2020، ص15-16).

ويجب أن تعكس المناهج الدراسية التوجهات الحديثة في السوق ومتطلبات الاقتصاد المعرفي. هذا يعني إدخال مواد جديدة تركز على التكنولوجيا، والبرمجة، والبيانات الكبيرة، والذكاء الاصطناعي. كما يجب أن تدعم المناهج التعلم الذاتي والتعلم القائم على المشاريع، مما يشجع الطلاب على التفكير المستقل وإيجاد حلول مبتكرة للمشاكل. ولا يقتصر دور التعليم على نقل المعرفة الأكاديمية فقط، بل يتعدى ذلك إلى التربية التي تساهم في تشكيل القيم والمبادئ التي يحتاجها الأفراد في العصر الحديث. والتربية الجيدة تعزز من القدرة على التفكير النقدي، وتحفز الإبداع، وتساعد الأفراد على التكيف مع التغيرات المستمرة (الزغول، 2019، ص41-42).

1-2-مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في قصور دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة وعوامل التحول والعوائق والتحديات التي تواجه الدول في ظل هذا التحول، حيث العديد من الدراسات السعودية الحديثة أن المدارس تواجه فجوة في قدراتها على تطبيق استراتيجيات الاستثمار المعرفي، وتتجسد الفجوة في محدودية التفعيل المؤسسي، وضعف تطوير مهارات المعلمين، وتوظيف البنية التحتية التقنية، وقصور الموارد المالية اللازمة، إضافة إلى الفجوة بين التوجهات الاستراتيجية والممارسات الفعلية في الميدان، بما يستدعي إعادة تصميم نماذج الاستثمار التربوي، وتعزيز الشراكات المجتمعية والمعرفية (القحطاني، 2024؛ الصبحي، 2025؛ الصبحي واليحيان، 2025). وبذلك التحول نحو اقتصاد المعرفة من أبرز التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تسعى الدول لتحقيقها. ويعتمد اقتصاد المعرفة بشكل أساسي على الإبداع والابتكار واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. كما تلعب الحكومات دورا محوريا في هذا التحول، حيث تتبنى استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تشجيع الابتكار وتعزيز التعليم والبحث العلمي. وتعتبر الحكومات هي المسؤولة عن وضع السياسات العامة التي تدعم التحول نحو اقتصاد المعرفة.

ومن خلال تطوير استراتيجيات وطنية، يمكن للحكومات توجيه الموارد نحو التعليم والبحث والتطوير. وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تخصص ميزانيات أكبر للتعليم العالي والبحث العلمي، مما يسهم في تكوين جيل جديد من العلماء والمبتكرين. كما تحتاج الحكومات إلى إنشاء بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم حوافز مالية، مثل الإعفاءات الضريبية للمشاريع الناشئة، وكذلك دعم حاضنات الأعمال التي تساعد رواد الأعمال في تحويل أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ. كما يمكن أن تلعب الحكومات دورا في تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال الشراكات مع القطاع الخاص (عبد الإله، 2020، ص25-27).

يتضح مما سبق أن التعليم أحد العوامل الأساسية في التحول نحو اقتصاد المعرفة. ويجب على الحكومات توجيه اهتمامها نحو تحديث المناهج التعليمية لتلبية احتياجات السوق المتغيرة. من خلال تقديم برامج تدريبية مستمرة، يمكن للحكومات ضمان أن تكون القوى العاملة مؤهلة للتعامل مع التحديات التقنية الحديثة. كما تساهم الحكومات في تعزيز التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير. ومن خلال إقامة شراكات مع دول أخرى، يمكن تبادل المعرفة والخبرات، مما يسهم في تسريع عملية التحول نحو اقتصاد المعرفة. وتعتبر التكنولوجيا المتقدمة أحد المحركات الرئيسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة

1-3-أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة وعوامل التحول والعوائق والتحديات التي تواجه الدول في ظل هذا التحول؟

ويتفرع من التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة؟

2- ما دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
3- ما الأمثلة التطبيقية لدور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
4- ما عوامل التحول نحو اقتصاد المعرفة؟
5- ما العوائق والتحديات التي تواجه الدول في التحول نحو اقتصاد المعرفة؟

1-4-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة وعوامل التحول والعوائق والتحديات التي تواجه الدول في ظل هذا التحول.

من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
2. التعرف على دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
3. تحديد أمثلة تطبيقية لدور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة.
4. تحديد عوامل التحول نحو اقتصاد المعرفة.
5. التعرف على العوائق والتحديات التي تواجه الدول في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

ا-5-أهمية الدراسة

- **الأهمية العلمية:**

- تسهم الدراسة في تعزيز الفهم حول كيفية تأثير السياسات الحكومية على التحول نحو اقتصاد المعرفة، مما يفتح آفاقا جديدة للدراسات المستقبلية.
- تساعد في تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على هذا التحول، مما يثري الأدبيات العلمية المتعلقة بالاقتصاد والتنمية.

- **الأهمية التطبيقية:**

- يمكن أن يساعد البحث الحكومات في وضع استراتيجيات فعالة لتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، مما يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.
- يساعد على فهم العوائق التي قد تواجه الدول في هذا التحول، مثل نقص التعليم والتدريب، مما يتيح معالجة فعالة لهذه المشكلات.
- يشجع البحث على تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق أهداف التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- من خلال التحول نحو اقتصاد المعرفة، يمكن تحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

1-6-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على تحليل دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة بشكل عام، والتحديات التي تواجه الدول في ظل هذا التحول، ودور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، مع ذكر بعض الأمثلة والتجارب لدعم الحكومات لاقتصاد المعرفة.
- **الحدود المكانية:** تم استعراض تجارب لبعض الدول العربية والعالمية، ودولة المملكة في دعم التحول نحو اقتصاد المعرفة.
- **الحدود الزمانية:** تم اجراء هذا البحث في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1446هـ/2024م

1-7-مصطلحات الدراسة:

- **اقتصاد المعرفة:** يعرفه (مخلفي وبن حجار، 2023، 336) بأنه: "الاقتصاد الذي يعتمد بالأساس على الإنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات ومن ثم الاتجاه نحو الاستثمارات والصناعات عالية لتكنولوجيا والعمالة ذات المهارة المرتفعة". أو هو "الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المتواصل في التعليم والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات، والبنية الاقتصادية والمؤسسية بما يعمل على المزيد من الإنتاج والنمو يشكل أكبر لدعم التنمية وتحقيق الكفاءة".
  - وتعرفه الباحثتان إجرائياً بأنه: "نوع من الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على المعرفة والمعلومات بدلاً من الموارد المادية التقليدية، مثل الأرض أو العمل أو رأس المال. في هذا الاقتصاد، تُعتبر المعرفة والابتكار والتكنولوجيا والتعليم من أهم الأصول التي تساهم في النمو

الاقتصادي، يتميز اقتصاد المعرفة بالتركيز على الصناعات والخدمات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والبحث والتطوير، مثل تقنية المعلومات، البرمجيات، الصناعات الإبداعية، والبحث العلمي.

المبحث الأول: دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة

يتحدد دور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، فيما يلي:

1. تطوير البنية التحتية الرقمية

تعتبر البنية التحتية الرقمية عنصرا أساسيا في أي استراتيجية وطنية للتحول نحو اقتصاد المعرفة. فهي توفر الأساس التكنولوجي اللازم لتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتبادل الأفكار، وتعزيز الابتكار. فمن خلال تطوير هذه البنية، تستطيع الحكومات تعزيز قدرة المؤسسات التعليمية على استخدام التكنولوجيا في التعلم والتعليم، مما يفتح آفاقا جديدة للتفاعل والتعاون. كما تساهم البنية التحتية الرقمية في توفير الوصول إلى التعليم للجميع، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو الوضع الاجتماعي. من خلال الإنترنت، يمكن للطلاب في المناطق النائية الوصول إلى موارد تعليمية متنوعة، مثل الدورات التدريبية عبر الإنترنت، والكتب الرقمية، والمحتوى التعليمي التفاعلي. وهذه الفرص تسهم في تقليل الفجوة التعليمية وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما أن تطوير البنية التحتية الرقمية يسهل أيضا عمليات البحث والتطوير. يمكن للباحثين والطلاب الوصول إلى قواعد البيانات العالمية، والمشاركة في مشاريع بحثية مشتركة، وتبادل المعرفة مع زملائهم في مختلف أنحاء العالم. هذه الديناميكية تعزز من الابتكار، حيث يتاح للعلماء والباحثين فرصة التعاون وتطوير حلول جديدة للتحديات المعاصرة. وتتيح البنية التحتية الرقمية تحسين جودة التعليم من خلال توفير أدوات تعليمية متطورة. يمكن للمعلمين استخدام التكنولوجيا لتقديم دروس تفاعلية، واستخدام المحتوى الرقمي لتعزيز الفهم. كما يمكن للطلاب الاستفادة من تطبيقات التعلم الذاتي، مما يعزز من مهاراتهم ويعدهم لسوق العمل. ومن خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، يمكن للحكومات التركيز على تعزيز المهارات الرقمية لدى الطلاب. تعتبر المهارات الرقمية من المتطلبات الأساسية في سوق العمل المعاصر. لذا، يجب أن تكون هناك برامج تعليمية تهدف إلى تعليم الطلاب كيفية استخدام التكنولوجيا بفعالية، مما يسهل عليهم التكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي. كما تلعب البنية التحتية الرقمية دورا هاما في دعم ريادة الأعمال. تتيح الوصول إلى المعلومات الضرورية، وتوفر منصات للتجارة الإلكترونية، مما يسهل على رواد الأعمال بدء أعمالهم التجارية. ومن خلال توفير الموارد والأدوات اللازمة، يمكن للحكومات تشجيع الشباب على الابتكار وإنشاء مشاريع جديدة، مما يسهم في نمو الاقتصاد المحلي (Mark, 2021,p.p.7-8)

2. دعم البحث والتطوير:

يمثل البحث والتطوير القلب النابض لأي اقتصاد معرف، فمن خلال الابتكار، يتمكن المجتمع من تطوير حلول جديدة للتحديات المعاصرة، وتحسين جودة الحياة. ويسهم البحث العلمي في تطوير المناهج الدراسية، وتحسين استراتيجيات التعلم، وتقديم أدوات جديدة تدعم الطالب والمعلم على حد سواء. وتعتبر الحكومات في مقدمة الداعمين للبحث والتطوير من خلال توفير التمويل اللازم. يمكن أن يشمل ذلك تقديم منح دراسية، دعم المشاريع البحثية، أو إنشاء مراكز بحثية متخصصة. ومن خلال هذه الموارد، يتمكن الباحثون من تنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى ابتكارات عملية. كما أن توفير التمويل يساهم في جذب الكفاءات العلمية إلى البلاد، مما يعزز من قدراتها التنافسية. كما أن دعم البحث والتطوير يتطلب أيضا تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية. ويجب أن تكون هناك شراكات بين الجامعات، مراكز البحث، والقطاع الخاص. وتسهم هذه الشراكات في تبادل المعرفة والخبرات، مما يؤدي إلى نتائج بحثية أكثر فعالية. ويساهم البحث والتطوير في تحسين المناهج الدراسية، فمن خلال الدراسات والأبحاث، يمكن للمعلمين والمربين فهم احتياجات الطلاب بشكل أفضل وتطوير استراتيجيات تعليمية جديدة. هذا يعزز من فاعلية التعليم ويساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم بطريقة تتناسب مع متطلبات سوق العمل. لذا، فإن الاستثمار في التعليم يعتبر استثمارا في المستقبل (Sharma, 2019 ,23-24)

3. **تعزيز التعليم والتدريب:**

يمثل التعليم والتدريب حجر الزاوية في أي استراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد معرفي. فالتعليم الجيد يزود الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات العصر، بينما يساهم التدريب في تحسين الكفاءات وتطوير المهارات العملية. إن المعرفة ليست فقط معلومات نظرية، بل تشمل أيضا القدرة على تطبيق هذه المعرفة في سياقات عملية. ويجب على الحكومات العمل على تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري لتعكس التطورات السريعة في مجالات المعرفة والتكنولوجيا. يجب أن تكون المناهج متوافقة مع متطلبات سوق العمل وتحتوي على مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتعاون. ومن خلال تطوير المناهج، يمكن للحكومات ضمان أن الطلاب يتمتعون بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في مجالاتهم. وتعتبر برامج التعليم الفني والمهني جزءا أساسيا من استراتيجيات التعليم. يجب على الحكومات تعزيز هذه البرامج لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. فمن خلال توفير التدريب المهني، يمكن للطلاب اكتساب المهارات العملية التي يحتاجونها لدخول سوق العمل مباشرة. هذا النوع من التعليم يسهم في تقليل البطالة ويعزز من فرص العمل للشباب. وتعد فكرة التعليم

المستمر والتدريب مدى الحياة من الأسس المهمة في اقتصاد المعرفة. ويجب أن تشجع الحكومات على إنشاء برامج تعليمية وتدريبية تستهدف الأفراد في مختلف مراحل حياتهم المهنية. من خلال توفير فرص التعليم المستمر، يمكن للعمال تعزيز مهاراتهم وتحديث معرفتهم بما يتماشى مع المتطلبات المتغيرة لسوق العمل (عبد الإله، 2020، ص25-27).

4. **توفير حوافز ضريبية:**

تعتبر الحوافز الضريبية أداة استراتيجية لتحفيز الاستثمارات في قطاع المعرفة، فمن خلال تشجيع الشركات والأفراد على الاستثمار في التعليم والتدريب والبحث، يمكن للحكومات خلق بيئة تعزز من الابتكار وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. الحوافز الضريبية تساعد في تخفيف العبء المالي على المؤسسات التعليمية والشركات، مما يسمح لها بتوجيه مواردها نحو تحسين الجودة والابتكار. كما تساهم الحوافز الضريبية في دعم المؤسسات التعليمية من خلال تقديم تخفيضات ضريبية على التبرعات والمساهمات. عندما تشجع الحكومات الشركات على دعم المدارس والجامعات، فإنها تعزز من قدرة هذه المؤسسات على تحسين برامجها التعليمية وتوفير موارد أفضل للطلاب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الحوافز خصومات ضريبية على التبرعات التي تقدمها الشركات لتمويل المنح الدراسية، أو شراء المعدات التعليمية. ويمكن للحكومات تقديم تخفيضات ضريبية على النفقات المرتبطة بالبحث، مما يشجع الشركات على استثمار المزيد في الابتكار. هذا النوع من الحوافز يمكن أن يسهم في إنشاء بيئة مشجعة للباحثين والمبتكرين، حيث يمكنهم تطوير أفكار جديدة وتحويلها إلى منتجات وخدمات تسهم في تعزيز الاقتصاد. وتعمل الحوافز الضريبية على تحسين بيئة الأعمال، مما يسهل على الشركات الناشئة الدخول إلى السوق. فمن خلال تقديم تخفيضات ضريبية على الأرباح خلال السنوات الأولى من التشغيل، يمكن للحكومات تشجيع رواد الأعمال على بدء مشاريعهم. وهذا الدعم يعزز من روح المبادرة ويخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في تنمية المجتمع المحلي. ويمكن أن تشجع الحوافز الضريبية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. عندما تقدم الحكومة حوافز ضريبية للشركات التي تتعاون مع الجامعات أو مراكز البحث، فإنها تعزز من تبادل المعرفة والخبرات. وهذا التعاون يسهم في تطوير البرامج التعليمية والتدريبية، مما يؤدي إلى تحسين جودة التعليم وتلبية احتياجات سوق العمل (تهامي، 2016، ص35-36).

كما تعتبر الحوافز الضريبية أداة مهمة لدعم الابتكار وريادة الأعمال. فمن خلال تقديم تخفيضات ضريبية على الاستثمارات في الشركات الناشئة أو المشاريع الابتكارية، يمكن للحكومات تشجيع رواد الأعمال على تطوير أفكار جديدة. مما يسهم في توفير بيئة ديناميكية تحفز على الابتكار وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (عبوي، 2017، ص26).

5. **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:**

إن الابتكار لا يقتصر فقط على تطوير منتجات جديدة، بل يشمل أيضا تحسين العمليات والخدمات. وفي ظل التغيرات السريعة في التكنولوجيا، تصبح الحاجة إلى الابتكار أكثر إلحاحا، مما يتطلب من الحكومات أن تلعب دورا فعالا في دعم وتعزيز بيئة الابتكار. أما ريادة الأعمال، فهي القوة الدافعة وراء الابتكار. يعد رواد الأعمال هم الأفراد الذين يتخذون المبادرة لإنشاء مشاريع جديدة، مما يسهم في خلق وظائف جديدة وتعزيز المنافسة في السوق. لذا، فإن دعم ريادة الأعمال يعتبر جزءا أساسيا من الاستراتيجيات الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر البيئة الملائمة للابتكار ضرورية لنجاح أي استراتيجية حكومية. يجب على الحكومات العمل على خلق بيئة تشجع على التفكير الإبداعي وتوفير المساحات اللازمة لتطوير الأفكار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابتكار تدعم رواد الأعمال والمبتكرين. وتعتبر الحوافز المالية والتقنية من الوسائل الفعالة التي يمكن للحكومات استخدامها لتشجيع الابتكار. وتشمل هذه الحوافز القروض الميسرة، المنح، والدعم المالي للمشاريع الناشئة. كما يمكن للحكومات توفير الدعم الفني من خلال توفير الاستشارات والموارد اللازمة للمبتكرين لمساعدتهم على تحويل أفكارهم إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق. ويعتبر التعليم عنصرا أساسيا في تعزيز ريادة الأعمال. ويجب على الحكومات دمج برامج تعليم ريادة الأعمال في المناهج الدراسية، مما يساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم في التفكير النقدي، وحل المشكلات، والإبداع. ومن خلال توفير الدورات التدريبية وورش العمل، يمكن للحكومات تعزيز المهارات اللازمة لدخول عالم الأعمال. كما تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لتعزيز الابتكار. يمكن أن تسهم هذه الشراكات في تبادل المعرفة والخبرات، مما يؤدي إلى تطوير برامج تعليمية وتدريبية تتناسب مع احتياجات السوق. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات التعاون مع الجامعات لتطوير برامج تدريبية تركز على المهارات المطلوبة في سوق العمل، مما يعزز من فرص التوظيف للطلاب (عماش، 2021، ص93-95).

6. **تسهيل الوصول إلى التمويل:**

يجب على الحكومات أن تلعب دورا نشطا في تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال توفير بيئة ملائمة تشجع على الاستثمار. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير السياسات المالية التي تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالحصول على التمويل. وتعتبر المؤسسات المالية المتخصصة جزءا من الحل. يمكن للحكومات إنشاء بنوك أو مؤسسات تمويلية تقدم قروضا ميسرة للمشاريع الابتكارية. وهذه المؤسسات يمكن أن تركز على تقديم الدعم المالي لقطاعات محددة مثل التكنولوجيا، التعليم، والبحث والتطوير، مما يسهم في توجيه التمويل في الاتجاه الصحيح. ويمكن للحكومات تقديم ضمانات مالية للمؤسسات المالية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بإقراض

المشاريع الصغيرة والمتوسطة. من خلال توفير الضمانات، يمكن للحكومات تشجيع البنوك على تقديم قروض لهذه المشاريع، مما يسهل من وصولها إلى التمويل. هذه الضمانات تعتبر حافزا كبيرا للمؤسسات المالية لتوسيع قاعدة عملائها. ويجب على الحكومات التفكير في تطوير نماذج تمويل جديدة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد المعرفي. وتشمل هذه النماذج التمويل القائم على الابتكار، مثل منح التمويل مقابل الأسهم، أو التمويل الجماعي. وهذه الأساليب يمكن أن تسهم في جذب الاستثمارات من الأفراد والمستثمرين الذين يرغبون في دعم المشاريع الابتكارية (أبو لبدة، 2020، ص116-118).

7. **تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:**

يعتبر التعاون بين القطاعين العام والخاص ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية. ويسهم هذا التعاون في تبادل المعرفة والموارد، مما يعزز من الابتكار ويدعم النمو الاقتصادي. في سياق الاقتصاد المعرفي، يعتبر هذا التعاون أساسيا لتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لدعم الابتكار. ويمكن للحكومات العمل على إنشاء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص. هذه الشراكات يمكن أن تشمل تطوير برامج تعليمية مشتركة، أو مشاريع بحثية تهدف إلى حل التحديات المجتمعية. ومن خلال هذه الشراكات، يتمكن الطلاب والباحثون من العمل مع محترفين في مجالاتهم، مما يعزز من فرص التعلم والتطوير. ويعتبر الابتكار أحد الأهداف الرئيسية للتعاون بين القطاعين. من خلال تشجيع الشركات على التعاون مع الجامعات ومراكز البحث، يمكن للحكومات تعزيز الابتكار. وتشمل هذه الشراكات تطوير منتجات جديدة، أو تحسين العمليات، أو تقديم حلول للتحديات المجتمعية. وتسهم هذه الجهود في خلق بيئة ديناميكية تدعم الابتكار. كما يمكن للحكومات تعزيز التعاون بين القطاعين من خلال تطوير برامج تدريبية مشتركة. من خلال التعاون مع الشركات، يمكن للجامعات تقديم برامج تدريبية تتماشى مع احتياجات السوق. مما يسهم في تحسين مهارات الطلاب ويزيد من فرص توظيفهم بعد التخرج. كما أن هذه البرامج تعزز من قدرة الشركات على الحصول على موظفين مؤهلين. وتعتبر البنية التحتية جزءا أساسيا من التعاون بين القطاعين. ويمكن للحكومات والشركات العمل معا لتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الابتكار. ويشمل ذلك إنشاء مراكز للأبحاث، وتطوير تقنيات جديدة، وتوفير الموارد اللازمة لدعم المشاريع الابتكارية (البكري، 2018، ص79-81).

8. **إقامة شراكات دولية:**

من خلال التعاون مع دول أخرى، يمكن للحكومات الاستفادة من أفضل الممارسات والتكنولوجيا الحديثة. وهذا التعاون يعزز من القدرة التنافسية للدول ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة. في سياق التعليم، تعتبر الشراكات الدولية فرصة لتطوير المناهج الدراسية وتعزيز المهارات اللازمة لسوق العمل. ويمكن للحكومات إقامة شراكات دولية مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وهذه الشراكات تساهم في تبادل الطلاب والأساتذة، مما يعزز من جودة التعليم. وتشمل هذه الشراكات أيضا مشاريع بحثية مشتركة تهدف إلى حل القضايا العالمية مثل تغير المناخ، والعدالة الاجتماعية، والصحة العامة. والتعاون مع الدول التي تتمتع بخبرات متقدمة، يمكن للحكومات الاستفادة من التجارب الناجحة وتطبيقها في سياقات محلية. هذا التبادل يسهم في تعزيز الابتكار وتحسين الأداء في مختلف القطاعات (عماش، 2021، ص96-97).

المبحث الثاني: دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق رؤية 2030، التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. ويعد التحول نحو اقتصاد المعرفة أحد الأهداف الاستراتيجية التي تركز عليها الحكومة، حيث يتطلب ذلك تطوير التعليم والتدريب ليواكب متطلبات السوق العالمية. وفي السنوات الأخيرة، أدركت السعودية الحاجة إلى تنويع اقتصادها الذي كان يعتمد بشكل كبير على النفط. هذا الإدراك كان مدفوعا بالتغيرات الاقتصادية العالمية والضغوط التي واجهتها أسعار النفط (أبو لبدة، 2020، ص203).

ويتحدد دور حكومة المملكة العربية السعودية في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة، فيما يلي:

- **التعليم كأولوية استراتيجية:**

يعتبر التعليم والتدريب من أولويات رؤية 2030، حيث تم تخصيص موارد ضخمة لتحسين جودة التعليم وتطوير المناهج الدراسية. الحكومة قامت بإصلاحات شاملة في نظام التعليم، بدءا من التعليم الأساسي وصولا إلى التعليم العالي. وتهدف هذه الإصلاحات إلى إعداد جيل من الطلاب يمتلكون المهارات اللازمة للتنافس في سوق العمل العالمي (البكري، 2018، ص47).

- **تطوير المناهج الدراسية:**

تسعى الحكومة إلى تحديث المناهج الدراسية لتشمل مهارات القرن الواحد والعشرين، مثل التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار. وتم إدخال مواد جديدة تركز على التكنولوجيا والبرمجة، وهو ما يعكس الحاجة المتزايدة لمهارات تقنية في سوق العمل. كما تم تعزيز التعلم الذاتي والتفاعلي، مما يشجع الطلاب على البحث والاكتشاف (أبو لبدة، 2020، ص206).

- **التعليم الرقمي:**

أحد أبرز مظاهر التحول نحو اقتصاد المعرفة هو استخدام التكنولوجيا في التعليم، وقامت الحكومة بإطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا في الفصول الدراسية. ومن بين هذه المبادرات، مشروع "المدارس الذكية" الذي يهدف إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم. كما تم تطوير منصات تعليمية إلكترونية تتيح للطلاب الوصول إلى المحتوى التعليمي من أي مكان (أبو لبدة، 2020، ص208).

- **تنمية المهارات والابتكار:**

تؤكد الحكومة على أهمية تنمية المهارات والابتكار كجزء من استراتيجيتها للتحول نحو اقتصاد المعرفة. وتم إنشاء العديد من البرامج والمبادرات التي تركز على تعزيز المهارات الفنية والتقنية لدى الشباب (البكري، 2018، ص53).

- **برامج التدريب المهني:**

تسعى الحكومة إلى تعزيز التدريب المهني من خلال إنشاء معاهد تدريب متخصصة، والتي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل. وتتعاون هذه المعاهد مع القطاع الخاص لتطوير برامج تدريب تلبي احتياجات السوق (أبو لبدة، 2020، ص210).

- **الابتكار في التعليم:**

تدعم الحكومة الابتكار في التعليم من خلال توفير منح وبرامج دعم للبحوث والدراسات. كما تم إنشاء حاضنات ومراكز للإبداع في الجامعات، حيث يمكن للطلاب تطوير أفكارهم ومشاريعهم. كما تم تنظيم مسابقات ومحافل علمية لتحفيز الطلاب على الابتكار (عبد الإله، 2020، ص45).

- **الشراكات مع القطاع الخاص:**

تلعب الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص دورا كبيرا في تعزيز التحول نحو اقتصاد المعرفة. وتم توقيع العديد من الاتفاقيات مع شركات التكنولوجيا الكبرى لتطوير برامج تعليمية متقدمة. وهذه الشراكات تتيح للطلاب فرصة التعلم من خبراء الصناعة، مما يزيد من قدرتهم التنافسية في سوق العمل (عبد الإله، 2020، 47).

- **إنشاء مجمعات تعليمية:**

تسعى الحكومة إلى إنشاء مجمعات تعليمية تضم مؤسسات تعليمية وابتكارية وشركات ناشئة. وهذه المجمعات تهدف إلى خلق بيئة محفزة للابتكار وتطوير المهارات، حيث يمكن للطلاب العمل جنبا إلى جنب مع رواد الأعمال والمبتكرين (عماش، 2021، ص97).

- **تعزيز البحث العلمي:**

تعتبر البحوث العلمية من الركائز الأساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة. ولذلك، تقوم الحكومة بدعم البحث العلمي من خلال تخصيص ميزانيات كبيرة للجامعات ومراكز البحث. كما تم إنشاء برامج منح للباحثين والمبتكرين لدعم مشاريعهم البحثية (عماش، 2021، ص99).

- **التعاون الدولي:**

تسعى الحكومة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي من خلال شراكات مع مؤسسات تعليمية وبحثية عالمية. وهذا التعاون يسهم في تبادل المعرفة والخبرات، ويتيح للطلاب والباحثين فرصة الوصول إلى موارد ومعلومات جديدة (عبد الإله، 2020، ص51).

المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية لدور الحكومات في تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة

1- الولايات المتحدة:

في الولايات المتحدة، تستثمر الحكومة بشكل كبير في التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، من خلال مختبرات الأبحاث الحكومية. وبرامج مثل "Small Business Innovation Research (SBIR)" تدعم الشركات الصغيرة في تطوير تقنيات جديدة. على صعيد التعليم، تركز الحكومة على تحسين التعليم في مجالات STEM وتعزيز برامج التعليم عن بعد، مما يسهل الوصول إلى المعرفة والمهارات الضرورية في مختلف أنحاء البلاد (عبد الإله، 2020، ص29).

2- تجربة فرنسا:

تسعى فرنسا إلى تعزيز اقتصاد المعرفة من خلال مجموعة متنوعة من السياسات والمبادرات. والحكومة الفرنسية تدعم البحث العلمي في المجالات التكنولوجية من خلال "المؤسسة الوطنية للبحث" كما وتوفر التمويل للمشاريع الابتكارية. كما تهدف "الخطة الرقمية" إلى تشجيع التحول الرقمي في جميع القطاعات، بما في ذلك التعليم. وفي المجال التعليمي، تم تحديث المناهج الدراسية لتشمل مهارات القرن الحادي

والعشرين، مثل التفكير النقدي والإبداع. كما تم إدخال برامج تعليمية تركز على العلوم والتكنولوجيا في المدارس، مما يعطي الطلاب الفرصة لتطوير مهاراتهم في هذه المجالات منذ سن مبكرة (عبوي، 2017، ص37-38).

3- تجربة بريطانيا:

أما في بريطانيا، فتتخذ الحكومة خطوات نشطة لدعم الابتكار من خلال برامج مثل "Innovate UK"، التي تقدم منحا ودعما ماليا للشركات الناشئة. والحكومة أيضا تستثمر في البحث والتطوير من خلال توفير التمويل لمراكز الأبحاث والجامعات، مما يعزز الابتكار التقني. في المجال التربوي، تركز الحكومة على تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، عبر برامج تعليمية متقدمة وشراكات استراتيجية مع الصناعات (البكري، 2018، ص103-104).

4- **تجربة الهند:**

تسعى الحكومة الهندية جاهدة لتعزيز الابتكار من خلال عدة مبادرات. ومن أبرزها هي "Make in India"، وهي حملة تهدف إلى تحويل الهند إلى مركز عالمي للتصنيع والتكنولوجيا. وتدعم هذه الحملة الشركات الناشئة وتوفر حوافز للاستثمار في المجالات التكنولوجية. وفي المجال التعليمي، أطلقت الحكومة برنامج "Digital India" الذي يهدف إلى إدخال التكنولوجيا في التعليم، مما يسهل الوصول إلى الموارد التعليمية. كما تم تطوير منصات تعليمية رقمية مثل "SWAYAM"، التي توفر دورات تعليمية مجانية عبر الإنترنت للطلاب في جميع أنحاء البلاد (أبو لبدة، 2020، ص159-160).

5- **تجربة اليابان:**

تعتبر اليابان واحدة من الدول الرائدة في مجال الابتكار التكنولوجي، ولديها مجموعة من السياسات التي تدعم هذا الاتجاه. وتستثمر الحكومة بشكل كبير في البحث والتطوير، حيث تخصص ميزانيات ضخمة لدعم المشاريع التكنولوجية. وعلى سبيل المثال، تم إنشاء "المؤسسة اليابانية للتكنولوجيا" التي تهدف إلى تعزيز الابتكار من خلال تمويل المشاريع الناشئة والبحث العلمي. وفي المجال التعليمي، أطلقت الحكومة اليابانية برامج متعددة لتعليم العلوم والتكنولوجيا، مثل إدخال البرمجة في المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية. كما يتم تشجيع الطلاب على المشاركة في المسابقات الدولية في مجالات الروبوتات والابتكار، مما يعزز التفكير النقدي والمهارات العملية (عبد الإله، 2020، ص33-34).

6- **تجربة الصين:**

تحقق الصين تقدما ملحوظا في التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال استراتيجيات فعالة. والحكومة الصينية تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير، حيث خصصت موارد ضخمة لدعم الابتكار التكنولوجي. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق "برنامج الابتكار الوطني" الذي يهدف إلى تعزيز البحث في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية. وفي المجال التعليمي، تسعى الحكومة إلى تحديث المناهج الدراسية لتناسب احتياجات سوق العمل. تم إدخال برامج تعليمية تركز على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المدارس، بالإضافة إلى تعزيز التعليم المهني والتقني. كما تم إنشاء شراكات بين الجامعات والشركات لتعزيز التدريب العملي للطلاب (عبوي، 2017، ص47-48).

7- **تجربة سنغافورة:**

تمتاز سنغافورة بنهجها الاستباقي في تعزيز اقتصاد المعرفة. والحكومة تستثمر بشكل كبير في التعليم والتدريب المهني، حيث تم إنشاء "مؤسسة التعليم العالي" التي تدعم الابتكار وتعزز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية. وفي المجال التقني، أطلقت الحكومة مبادرة "Smart Nation" التي تهدف إلى تحويل سنغافورة إلى مدينة ذكية من خلال استخدام التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة اليومية. تشمل هذه المبادرة تحسين البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي. وعلى الصعيد التعليمي، تركز سنغافورة على تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين من خلال تحديث المناهج الدراسية وتعزيز التعليم المستمر. كما تم تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تجهيز الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات السوق العالمية (البكري، 2018، ص109-110).

8- **تجربة تايوان:**

إن تايوان، المعروفة بتقدمها في صناعة التكنولوجيا، تعتمد أيضا على استراتيجيات فعالة لتعزيز اقتصاد المعرفة. تعتبر "المبادرة الوطنية لتطوير الابتكار" من أبرز المشاريع التي تهدف إلى دعم البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة. وتوفر الحكومة حوافز مالية للشركات التي تستثمر في الابتكار، مما يشجع على إنشاء بيئة تنافسية. وفي التعليم، تركز الحكومة التايوانية على تعزيز التعليم الفني والتقني، حيث تم تطوير برامج تعليمية مخصصة تركز على مهارات مثل البرمجة والهندسة. كما تم توسيع نطاق التعليم العالي ليشمل تخصصات تكنولوجية جديدة، مما يساهم في إعداد الطلاب لسوق العمل المتغير (أبو لبدة، 2020، ص164-165).

9- **تجربة مصر:**

تسعى الحكومات في مصر جاهدة لدعم الابتكار والتكنولوجيا من خلال مبادرات ريادة الأعمال مثل "فكرتك "، التي تهدف إلى تعزيز المشاريع التربوية ودعم رواد الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة مشروع "مصر الرقمية" لتحسين البنية التحتية الرقمية، مما يسهل

تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا. في الجانب التربوي، تم تحديث المناهج الدراسية لتكون أكثر توافقا مع متطلبات سوق العمل، حيث تم تعزيز التعليم الفني والمزدوج، مما يساهم في إعداد قوى عاملة ماهرة (البكري، 2018، ص115-116).

المبحث الرابع: عوامل التحول نحو اقتصاد المعرفة

تتحدد عوامل التحول نحو اقتصاد المعرفة، فيما يلي:

1. **التقنية الحديثة:**

تتيح الأدوات التكنولوجية مثل الحواسيب والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية الوصول إلى مصادر المعرفة بشكل أسرع وأوسع. ويمكن للطلاب الآن الاستفادة من المحتوى التعليمي المتنوع عبر الإنترنت، مما يتيح لهم التعلم الذاتي واكتساب المهارات الجديدة في أي وقت ومن أي مكان. كما تسهم المنصات التعليمية الإلكترونية في تعزيز التفاعل بين المعلمين والطلاب. فالتقنيات مثل الفصول الافتراضية ومؤتمرات الفيديو تتيح للمعلمين توصيل المعلومات بطرق مبتكرة، مما يزيد من مشاركة الطلاب وتحفيزهم على التعلم. كما تتيح البيانات الضخمة وتحليل المعلومات تخصيص التعليم وفقا لاحتياجات كل طالب. ويمكن للمعلمين تتبع تقدم الطلاب وتقديم الدعم اللازم بناء على أدائهم وتفاعلهم، مما يؤدي إلى تحسين النتائج التعليمية (البكري، 2018، ص45).

2. **التعليم المستمر:**

يتيح التعليم المستمر للأفراد فرصة التعلم مدى الحياة، مما يساعدهم على مواكبة التغيرات في سوق العمل ومتطلبات الوظائف الجديدة. ومن خلال برامج التدريب والدورات المتخصصة، يمكن للمتعلمين تعزيز مهاراتهم الحالية أو اكتساب مهارات جديدة تلبي احتياجاتهم المهنية والشخصية. كما يسهم التعليم المستمر في تعزيز الابتكار والإبداع. وعندما يتعرض الأفراد لمفاهيم جديدة وأفكار متنوعة، فإن ذلك يشجعهم على التفكير النقدي وتطبيق ما تعلموه في سياقات مختلفة. وهذا بدوره يعزز من قدرتهم على حل المشكلات وتقديم حلول مبتكرة في مجالاتهم. كما يعتبر التعليم المستمر وسيلة لتعزيز التعاون والشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاعات المختلفة. ومن خلال التفاعل مع الخبراء والمهنيين، يمكن للمتعلمين الاستفادة من تجاربهم وتوسيع آفاقهم المعرفية (سمارة، 2017، ص124-126).

3. **التعاون والشراكات:**

تتعدد أشكال التعاون، بدءا من الشراكات بين المدارس والجامعات، وصولا إلى التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وتتيح هذه الشراكات تبادل المعرفة والخبرات، مما يعزز من جودة التعليم ويتيح للمتعلمين الاستفادة من موارد جديدة وأدوات مبتكرة. وعندما تتعاون المؤسسات التعليمية مع الشركات، يمكن للطلاب الحصول على فرص تدريب عملي، مما يمنحهم خبرات قيمة تؤهلهم لسوق العمل. كما تساعد هذه الشراكات في تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر توافقا مع احتياجات السوق، مما يضمن أن الطلاب يتعلمون المهارات اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية. ويعزز التعاون بين المعلمين والمربين تبادل الأفكار والممارسات الجيدة. ومن خلال العمل الجماعي، يمكن للمعلمين تطوير استراتيجيات تدريسية جديدة تسهم في تحسين تجربة التعلم وزيادة تفاعل الطلاب (البكري، 2018، ص63-64).

4. **التوجيه والقيادة:**

تبدأ عملية التوجيه من القادة التربويين، الذين يجب أن يكونوا قادرين على توجيه المؤسسات التعليمية نحو استخدام المعرفة والتكنولوجيا بشكل فعال. ويتطلب ذلك منهم القدرة على تحليل التوجهات العالمية والمحلية في التعليم، وتحديد استراتيجيات مناسبة لتعزيز التعلم. ويجب أن يكون القادة ملهمين، قادرين على تحفيز المعلمين والطلاب على التفاعل مع التغيرات والتحديات. ومن خلال توفير الدعم والتشجيع، يمكن للقادة تعزيز ثقافة التعلم المستمر والابتكار في المدارس. كما أن التوجيه الفعال يتضمن إنشاء شراكات مع المجتمع المحلي والقطاعات المختلفة. ومن خلال التعاون مع أصحاب المصلحة، يمكن للمدارس تطوير برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات المجتمع، مما يعزز من أهمية التعليم كمحرك للتنمية. (عماش، 2021، ص103-104).

5. **تطوير المناهج:**

في عصر يتسم بالتغيرات السريعة والتطورات التكنولوجية، يصبح من الضروري تحديث المناهج لتلبية احتياجات الطلاب ومتطلبات السوق. ويجب أن تتضمن المناهج مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار، بالإضافة إلى المعرفة الأساسية. مما يضمن أن الطلاب ليسوا فقط مستهلكين للمعلومات، بل أيضا منتجين لها. كما يعزز تطوير المناهج من تكامل التكنولوجيا في التعليم. من خلال إدخال أدوات تعليمية رقمية وموارد عبر الإنترنت، يمكن للطلاب التفاعل مع المحتوى بطرق جديدة، مما يجعل التعلم أكثر جذبا وفعالية. ويتطلب ذلك تعاونا بين المربين والمصممين التربويين لضمان أن تكون المناهج ملائمة ومحدثة. ويجب أن تكون المناهج مرنة وقابلة للتكيف. في ظل التغيرات المستمرة في المعرفة والابتكار، يجب أن تكون هناك إمكانية لإجراء تعديلات على المناهج بشكل دوري، مما يسمح بتلبية احتياجات الطلاب والمجتمع بشكل سريع (عبد الإله، 2020، ص71-72).

6. التقييم المستمر:

يوفر التقييم المستمر بيانات شاملة حول أداء الطلاب بدلا من الاعتماد على الاختبارات النهائية فقط، ويمكن للمعلمين استخدام هذه المعلومات لتعديل استراتيجيات التدريس وتقديم الدعم المناسب، مما يعزز من فعالية العملية التعليمية. كما يعزز التقييم المستمر من التعلم الذات، وعندما يحصل الطلاب على تغذية راجعة منتظمة، يصبحون أكثر وعيا بتقدمهم، مما يدفعهم لتحمل مسؤولية تعلمهم. وهذه الثقافة تعزز من مهارات التفكير النقدي وتساعد الطلاب على تحديد أهدافهم التعليمية. كما يسهم التقييم المستمر في تطوير المناهج. من خلال تحليل نتائج التقييم، يمكن للمؤسسات التعليمية تحديد مجالات التحسين في المناهج الدراسية، مما يضمن توافقها مع احتياجات الطلاب ومتطلبات سوق العمل. (عبوي، 2017، ص40-41).

7. تحفيز الابتكار:

يتطلب تحفيز الابتكار بيئة تعليمية تشجع على التفكير الإبداعي وتجربة الأفكار الجديدة. ويمكن للمؤسسات التعليمية تعزيز هذه البيئة من خلال تشجيع الطلاب على استكشاف حلول جديدة للمشكلات، سواء كانت تتعلق بالعلوم أو الفنون أو التكنولوجيا. ومن خلال المشاريع الجماعية والأنشطة العملية، يمكن للطلاب تطوير مهاراتهم الابتكارية. كما يلعب المعلمون دورا حيويا في خلق ثقافة الابتكار. ومن خلال استخدام استراتيجيات تدريس مرنة، مثل التعلم القائم على المشاريع، يمكن للمعلمين تحفيز الطلاب على التفكير النقدي والتعاون. وهذه الأنشطة لا تعزز فقط مهاراتهم الأكاديمية، بل تساعدهم أيضا على تطوير مهارات الحياة الضرورية (أبو لبدة، 2020، ص164-165).

المبحث الخامس: العوائق والتحديات التي تواجه الدول في التحول نحو اقتصاد المعرفة

تتمثل العوائق والتحديات التي تواجه الدول في التحول نحو اقتصاد المعرفة، فيما يلي:

1. نقص البنية التحتية التكنولوجية:

في العديد من الدول، خصوصا النامية، لا تتوفر المدارس على الإنترنت أو الأجهزة اللازمة مثل الحواسيب اللوحية أو الهواتف الذكية. وهذا النقص يؤدي إلى فجوة تعليمية حيث يحصل بعض الطلاب على فرص تعليمية أفضل من غيرهم، مما يعزز عدم المساواة في الوصول إلى المعرفة. فالتعليم الرقمي، الذي أصبح ضرورة في العصر الحديث، يكون متاحا فقط لفئة معينة من الطلاب، مما يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة التعليمية. كما تتطلب المناهج الحديثة، التي تتبنى التعلم القائم على التكنولوجيا، بنية تحتية قوية تدعم استخدام الأدوات التعليمية الرقمية. ونقص هذه البنية يؤدي إلى عدم قدرة المعلمين على تطبيق استراتيجيات تعليمية مبتكرة، مثل التعلم المدمج أو التعلم عن بعد، مما يحد من فعالية العملية التعليمية ويجعلها تقليدية وغير جذابة للطلاب (سمارة، 2017، ص133-134).

2. ضعف تكافؤ الفرص التعليمية:

إن المدارس في المناطق الحضرية غالبا ما تتمتع بموارد أفضل مقارنة بتلك الموجودة في المناطق الريفية. فبينما توفر المدارس الحضرية بيئات تعليمية متطورة، مع وصول أكبر إلى التكنولوجيا والمرافق الحديثة، تعاني المدارس الريفية من نقص في التمويل والموارد. وهذا الفارق يؤثر سلبا على جودة التعليم ويضع الطلاب في تلك المناطق في وضع غير متكافئ، مما يحد من فرصهم المستقبلية. ويعتمد الكثير من الطلاب على موارد أسرهم الاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى تعليم جيد. الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم الجيد، إذ قد تضطر الأسر إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية على حساب التعليم. يؤدي ذلك إلى تراجع مستوى التحصيل الدراسي لهؤلاء الطلاب، مما يفاقم من الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة (تهامي، 2016، ص112-114).

3. مقاومة التغيير من قبل المعلمين والإداريين:

يشعر العديد من المعلمين والإداريين بالخوف من التغيير، وذلك بسبب عدم اليقين حول كيفية تطبيق الأدوات والتقنيات الجديدة في الفصول الدراسية. ويشعر البعض بأن استخدام التكنولوجيا سيؤدي إلى فقدان السيطرة على عملية التعليم أو تقليل دورهم كمربين. وهذا الخوف يمكن أن يكون عائقا كبيرا أمام تبني أساليب تدريس مبتكرة. كما يميل بعض المعلمين إلى التمسك بالأساليب التعليمية التقليدية التي اعتادوا عليها، حيث يشعرون أنها أكثر أمانا وفعالية. وقد تكون هذه الأساليب مريحة لهم، مما يجعلهم مترددين في تجربة طرق جديدة تتطلب مهارات إضافية أو تغييرات في نمط التدريس. وهذا التمسك بالماضي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من أساليب التعليم الحديثة التي تعزز التفكير النقدي والإبداع (تهامي، 2016، ص47-48).

4. نقص المهارات الرقمية لدى الطلبة:

تتضمن المهارات الرقمية القدرة على استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في مجموعة متنوعة من السياقات، بما في ذلك البحث، والتواصل، وحل المشكلات. وهذه المهارات ليست ضرورية فقط للنجاح الأكاديمي، بل أيضا للتنافس في سوق العمل الحديث. ولكن، يظهر العديد من الطلاب نقصا في هذه المهارات، مما يؤثر سلبا على قدرتهم على التعلم والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل. وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نقص المهارات الرقمية لدى الطلاب، منها:

- **الفجوة في البنية التحتية**: في العديد من المناطق، خاصة النائية، لا تتوفر الأجهزة أو الإنترنت بشكل كاف، مما يمنع الطلاب من ممارسة المهارات الرقمية.
- **نقص التدريب والتوجيه**: قد يفتقر الطلاب إلى التدريب الكافي من قبل المعلمين حول كيفية استخدام التكنولوجيا بشكل فعال. في غياب الإرشاد، يصبح من الصعب عليهم اكتساب المهارات اللازمة.
- **الاعتماد على الأساليب التقليدية**: بعض المدارس لا تزال تعتمد على أساليب التعليم التقليدية، مما يقلل من فرص الطلاب في التعرف على التكنولوجيا واستخدامها في التعلم (سمارة، 2017، ص137-139).

5. **تحديات التمويل والاستثمار:**

يمثل التمويل العنصر الحيوي الذي يسهم في تحسين جودة التعليم وتوفير الموارد اللازمة، فبدون تمويل كاف، تصبح المدارس غير قادرة على تحديث المناهج الدراسية، أو توفير التكنولوجيا اللازمة، أو تدريب المعلمين بشكل فعال. مما يؤدي إلى نقص في جودة التعليم ويعزز الفجوة بين المؤسسات التعليمية. وتواجه العديد من الدول، خاصة النامية، نقصا حادا في الموارد المالية المخصصة للتعليم. قد تكون الميزانيات الحكومية محدودة، مما يعيق قدرتها على الاستثمار في المشاريع التعليمية الطويلة الأمد. إضافة إلى ذلك، قد تتجه الحكومات إلى أولويات أخرى، مثل الصحة والبنية التحتية، تاركة التعليم في مرتبة أدنى من الاهتمام. ويشكل جذب الاستثمارات الخاصة أيضا تحديا كبيرا. على الرغم من أن القطاع الخاص يمكن أن يلعب دورا مهما في تحسين التعليم، إلا أن العديد من المستثمرين قد يترددون في الاستثمار في هذا المجال بسبب المخاوف من العوائد المالية، أو عدم وضوح السياسات التعليمية. مما يجعل من الصعب على المؤسسات التعليمية الحصول على الدعم المالي اللازم لتوسيع برامجها وتحسينها (تهامي، 2016، ص68-69).

6. **الفجوة في المناهج التعليمية:**

تعتبر المناهج التعليمية المرنة والمتطورة ضرورية لتلبية احتياجات الطلاب في عالم سريع التغير. ويجب أن تتضمن هذه المناهج مهارات القرن الحادي والعشرين، مثل التفكير النقدي، والإبداع، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا. ولكن في العديد من الدول، لا تزال المناهج تعتمد على أساليب تقليدية، مما يؤدي إلى عدم تجهيز الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات السوق. وهناك فجوة كبيرة بين ما يتعلمه الطلاب في المدارس وما يتطلبه سوق العمل. فالمناهج التعليمية غالبا ما تركز على المعرفة النظرية، بينما يحتاج أصحاب العمل إلى مهارات عملية وقدرة على الابتكار. وهذه الفجوة تؤدي إلى عدم قدرة الطلاب على التكيف مع متطلبات الوظائف الحديثة، مما ينعكس سلبا على فرصهم في العمل (سمارة، 2017، ص88-89).

7. **الصعوبات المرتبطة بتقييم الأداء وقياس النتائج:**

تتطلب البيئة التعليمية الحديثة أدوات تقييم تتجاوز الامتحانات التقليدية. ومع ذلك، يواجه العديد من المعلمين والإدارات صعوبات في تصميم أدوات تقييم قادرة على قياس القدرات الحقيقية للطلاب، مثل التفكير النقدي والإبداع. غالبا ما تركز الأساليب التقليدية على الحفظ والتلقين، مما لا يعكس الفهم العميق للمواد الدراسية. وتفتقر بعض الأنظمة التعليمية إلى معايير واضحة وموحدة لتقييم الأداء. يؤدي هذا النقص إلى تباين في نتائج التقييم، حيث تختلف المعايير من مدرسة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب مقارنة أداء الطلاب بشكل عادل. مما يمكن أن يوجد شعورا بعدم المساواة بين الطلاب، حيث يمكن أن يحصل البعض على تقييمات مرتفعة دون أن تعكس مستوى فهمهم الفعلي (عبوي، 2017، ص49-50).

وترى الباحثتان أن المؤسسات التعليمية تعد المحور الأساسي في بناء اقتصاد المعرفة. فالتعليم لا يقتصر فقط على نقل المعلومات، بل يتجاوز ذلك إلى تنمية المهارات النقدية والإبداعية لدى الطلاب. ومن خلال مناهج تعليمية متطورة تركز على الابتكار والتفكير النقدي، يمكن للطلاب أن يصبحوا قادرين على التكيف مع التحديات الجديدة واستغلال الفرص المتاحة. والتعليم المستمر هو المفتاح لضمان أن الأفراد يمكنهم مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات الجديدة. لذا، يجب على المؤسسات التعليمية أن تتعاون مع الشركات والجهات الحكومية لتوفير برامج تدريبية تلبي احتياجات السوق. ولا يقتصر دور التعليم على نقل المعرفة الأكاديمية فقط، بل يتعدى ذلك إلى التربية التي تساهم في تشكيل القيم والمبادئ التي يحتاجها الأفراد في العصر الحديث. وتعد القيم الأخلاقية والمهنية من المكونات الأساسية التي يجب تعزيزها في المدارس والجامعات. ويجب أن يتعلم الطلاب أهمية النزاهة، والابتكار، والعدالة الاجتماعية، وكيفية العمل بشكل تعاوني مع الآخرين. وهذه القيم تساعد على بناء مجتمع متماسك يسهم في تطوير اقتصاد قوي ومستدام.

6-خلاصة النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1. نجاح التحول نحو اقتصاد المعرفة يعتمد على:

- وجود بنية تحتية رقمية متطورة.

- نظام تعليمي يركز على اكتساب المهارات والمعرفة التطبيقية.
- بيئة محفزة للابتكار وريادة الأعمال.
- دعم البحث العلمي والتطوير من خلال تمويل مستدام وفعّال.

2. تلعب الحكومات دورًا محوريًا في:

- وضع السياسات الداعمة للاقتصاد المعرفي.
- تمكين القطاعات الحيوية من التكيف مع التحول الرقمي.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية المعرفية.

خاتمة الدراسة.

يعتبر الإبداع والابتكار من السمات الرئيسية للأفراد الناجحين في اقتصاد المعرفة. لذا، يجب أن تركز التربية على تحفيز الطلاب على التفكير خارج الصندوق، وتقديم حلول جديدة للمشاكل. يمكن تحقيق ذلك من خلال أنشطة تعليمية تشجع على التجريب والتعلم من الأخطاء. كما تحتاج المؤسسات التعليمية إلى موارد مالية كافية لتحديث المناهج، وتوفير التكنولوجيا الحديثة، وتدريب المعلمين. وفي العديد من الدول، يعاني النظام التعليمي من نقص في التمويل، مما يعيق جهود التحول نحو اقتصاد المعرفة. وتعتبر المناهج الدراسية التقليدية في كثير من الأحيان غير متوافقة مع احتياجات سوق العمل. لذا، يجب على الحكومات والمؤسسات التعليمية التعاون مع الشركات والقطاعات المختلفة لتطوير مناهج دراسية تلبي احتياجات الاقتصاد المعرفي. والتحول نحو اقتصاد المعرفة في المجالين التعليمي والتربوي ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. ومن خلال تحديث المناهج، وتعزيز القيم الأخلاقية، وتحفيز الإبداع، يمكن للمؤسسات التعليمية أن تسهم في بناء جيل جديد من الأفراد القادرين على مواجهة التحديات واغتنام الفرص في عالم سريع التغير. ويجب أن نتبنى هذا التحول بشكل شامل ومتوازن، لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة (تهامي، 2016، ص59-60).

7-التوصيات والمقترحات

بناءً على نتائج هذه الدراسة، توصي الباحثتان وتقترحان الآتي:

1- بناء استراتيجية وطنية شاملة للتحول نحو اقتصاد المعرفة تشمل التعليم، والبحث العلمي، وريادة الأعمال، والتقنية.
2- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المبادرات المعرفية وتوسيع الاستثمار في الابتكار الرقمي.
3- تطوير التشريعات والسياسات التنظيمية لدعم الابتكار وريادة الأعمال وضمان بيئة رقمية محفزة للنمو المعرفي.
4- مواءمة النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل الرقمي من خلال تحديث المناهج وتنمية المهارات المستقبلية.
5- دعم البحث العلمي والتطوير عبر تمويل مستدام، وحوافز استراتيجية للمشروعات ذات المردود المعرفي والاقتصادي.
6- الاستثمار في تنمية رأس المال البشري بتفعيل برامج التدريب المستمر والتعليم الرقمي المتخصص.
7- تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تُمكّن المؤسسات من تطبيق التحول المعرفي بفاعلية وكفاءة.
8- إنشاء منظومة وطنية متكاملة للابتكار تربط بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الناشئة.
9- تعزيز حماية الملكية الفكرية بما يشجع على الإبداع والاستثمار في التقنيات الحديثة.
10- توسيع التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير وتبادل المعرفة والخبرات الرقمية.
11- كما تقترح الباحثتان إجراء دراسات وإجراء مبادرات ومشاريع مستقبلية وكالآتي:

أ- إجراء دراسة مقارنة حول فاعلية الاستراتيجيات الحكومية للتحول إلى اقتصاد المعرفة في الدول العربية والخليجية.
ب- تحليل أثر الاستثمار في البحث العلمي على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية.
ج- دراسة دور الثقافة التنظيمية في تحفيز الابتكار المؤسسي في القطاعين العام والخاص ضمن بيئة الاقتصاد المعرفي.
د- تقييم كفاءة رأس المال البشري في مواجهة متطلبات التحول الرقمي في المؤسسات التعليمية والاقتصادية.
هـ- تصميم نموذج وطني متكامل لقياس جاهزية القطاعات الحكومية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.
و- استشراف مستقبل الاقتصاد المعرفي في المملكة في ضوء الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتحول الرقمي الشامل.

قائمة المراجع.

أولاً-المراجع بالعربية:

- أبو لبدة، عبد الله علي. (2020). **مدارس الغد: أسس تصميم مدارس التنمية المهنية**. ط2. الرياض: مكتبة دار القلم.
- البكري، ناصر سعيد. (2018). **القيادة الإدارية والمداخل الحديثة في التطوير الإداري**. القاهرة: مكتبة مصر العامة.
- الزغول، عماد. (2019). **مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم**. القاهرة: مكتبة الشروق.
- تهامي، فرج حسن. (2016). **إدارة المعرفة بالمدارس الثانوية**. الرياض: مكتبة دار القلم.
- سمارة، فوزي. (2017). **أساسيات في الإدارة التربوية الحديثة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الصبحي، وفية عثمان.، واليحيان، مها صالح. (2025). تحديات استثمار المدارس السعودية في اقتصاد المعرفة ورؤية تنويع مواردها في ضوء التجارب الرائدة. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، 3(26)، 126- 150. https://doi.org/10.56793/pcra2213266
- عبوي، زيد. (2017). **الاستراتيجية الحديثة في إدارة التخطيط والتطوير**. ط2. الرياض: مكتبة المتنبي.
- عبد الإله، محمد نصير. (2020). **أثر اقتصاديات المعرفة في تنمية السلوك الإبداعي لمنسوبي مديرية الشؤون الصحية بمدينة حفر الباطن**. رسالة ماجستير منشورة. كلية الأعمال. أبها: جامعة الملك خالد.
- عماش، عبد العزيز حسن. (2021). **إدارة المعرفة ودورها في تنمية الابداع الإداري لدى الموارد البشرية في القطاع الحكومي - دراسة ميدانية.** رسالة ماجستير منشورة. كلية التربية. غزة: الجامعة الإسلامية.
- مخلفي، محمد، بن حجارة، ميلود. (2023). **حوكمة الاستثمار في التعليم العالي لقدرة للابتكار وقوة الاقتصاد المعرفي للدول الناشئة**: دراسة مقارنة. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي, 10(2) , 334-348.

المراجع الأجنبية:

- Mark, G (2021). ***Attention to the motivation of teachers through the entrance to development based on the school***. An Electronic Journal of the U.S. Department of Educational Sciences. from http://usinfo.state.gov/journals.
- Sharma, U (2019). ***Planning Education for Development: Models and methods for systematic planning of education***. Eric Digest. (125) . Ed:852016.